

كوٲ ماري عبرائق

داد كاي بالآي ئيئتنيحادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٤

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٤/٩/٤ برناسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أنتن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز : (ع . م . أ) – وكيله المحامي (ص . م . خ) .

المميز عليهم : ١- رئيس مجلس النواب/اضافةً لوظيفته .

٢- (د . ط . ص) .

٣ - القرار المطعون فيه - قرار قاضي محكمة الاحوال الشخصية في البياع

#### الادعاء:

ادعى وكيل المدعية في الدعوى المرقمة (٢٠١٤/ش/٣٥٢٩) لدى محكمة الاحوال الشخصية في البياع بأن المدعى عليه (المميز) هو زوج موكلته الداخل بها شرعاً وقانوناً بموجب عقد الزواج ولها من فرائش الزوجية الطفلة (ج . ع) وقد تركها وابنته دون نفقة او منفق لذا طلب بعد اجراء اللازم الحكم بأن يؤدي لموكلته نفقتها الماضية والمستمرة ولطفلتها من تاريخ اقامة الدعوى مع تحميله المصاريف كافة وفي الجلسة المؤرخة (٢٠١٤/٦/١٠) طعن وكيل المدعى عليه (المميز) بعدم دستورية المادتين (٢٣ و٢٤/١) من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل لتعارضهما و احكام الشريعة الاسلامية وإراء الفقهاء وقدم دفعه بدعوى الى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محكمة الاحوال الشخصية في البياع ودفع الرسم القانوني للدعوى في (٢٠١٤/٦/١٠) وسجلت لديها بالعدد (٢٠١٤/ش/٥٣٩٥) قررت محكمة الاحوال الشخصية في البياع وفي نفس جلسة المرافعة المؤرخة (٢٠١٤/٦/١٠) رفض دفع وكيل المدعى عليه بدعوى عدم دستورية المادتين (٢٣ و٢٤/١) من قانون الاحوال الشخصية لعدم وجود تعارض بينه وبين احكام الدستور قراراً قابلاً للتمييز ولعدم قناعة وكيل المدعى عليه (المميز) طعن به تمييزاً امام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في (٢٠١٤/٧/٢) المقدمة بواسطة محكمة بداءة البياع والمدفوع عنها

كوٲ ماري عبراق  
داد كاي بالآي ئينتيحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

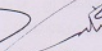
العدد: ٩٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٤

الرسم القانوني في (٢٠١٤/٧/٢) طلباً نقضه لاسباب الواردة في اللائحة التمييزية المشار  
اليها اعلاه .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان القرار المميز قد صدر بحضور  
وكيل المميز/المدعى عليه/ بتاريخ (٢٠١٤/٦/١٠) وانه طعن به تمييزاً ودفع الرسم القانوني  
عن طعنه في (٢٠١٤/٧/٢) لذا يكون الطعن التمييزي واقعاً خارج المدة القانونية المنصوص  
عليها في المادة (٢١٦) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل وحيث ان  
المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها  
سقوط الحق في الطعن وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن اذا حصل بعد  
انقضاء المدد القانونية وذلك عملاً بحكم المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية لذا قررت  
المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد الطعن التمييزي شكلاً مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر  
القرار بالاتفاق في ٢٠١٤/٩/٢٤ .

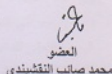
  
الرئيس  
مدحت المحمود

  
العضو  
فاروق محمد السامي

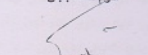
  
العضو  
جعفر ناصر حسين

  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
أكرم احمد بايان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندی

  
العضو  
عبد صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين أبو الثمن

  
٥٠٠  
العضو